مجلة الأصيل للبحوث الاقتصادية والإدارية
El - Acil Journal for Economic and Administrative Research

ISSN: 2571-9866
EISSN: 2661-7854

المجلد: 5/ العدد:2/ديسمبر2021، ص ص196-209

محددات الاستثمار الأجنبي المباشر ومعوقاته في الجزائر

Determinants of foreign direct investment and its obstacles in Algeria

* مريم تومي
Meriem Toumi
جامعة عباس لغرور خنشلة_الجزائر
dr.meriem.toumi@gmail.com

تاريخ الاستلام: 2021/09/09 تاريخ القبول: 2021/11/02 تاريخ النشر: 2021/12/31

الملخص : يتوقف الاستثمار الأجنبي المباشر على مجموعة معقدة من القرارات بين مستويات إدارية مختلفة على مستوى المشروع المهتم بالاستثمار، وتظل الموارد الطبيعية أساس جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، يبقى أن هذا الاستثمار الأجنبي المباشر ساهم بشدة في التفكك الاجتماعي في البلدان المضيفة بما فيها الجزائر، ويتوقف تدفق الاستثمار الأجنبي على طبيعة السياسات الاقتصادية المتبناة والمناخ الاستثماري وهذا ما نقصد به توفر محددات مدى تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر، وتتمثل أساساً في محددات اقتصادية، ومحددات إدارية وقانونية وأخرى سياسية وكذلك الاجتماعية والثقافية.

ورغم الجهود الضخمة المبذولة لاستقطاب الاستثمارات الأجنبية، إلا أن حجم الاستثمارات الأجنبية المتدفقة لم يتناسب مع الجهود المقدمة خاصة في الجزائر، وهذا كله راجع إلى العراقيل التي واجهتها عملية الاستثمار وتتمثل في: معوقات اقتصادية، البيئة الإدارية، المشاكل السياسية والأمنية.

الكلمات المفتاحية: الاستثمار الأجنبي المباشر، المحددات الاقتصادية، المحددات الإدارية، التدفق الاستثماري، المعوقات الاقتصادية والسياسية

تصنيفJEL: F21

Abstract : Foreign direct investment depends on a complex set of decisions between different administrative levels at the level of the project interested in investment, and natural resources remain the basis for attracting foreign direct investment, it remains that this foreign direct investment has contributed greatly to social disintegration in the host countries, including Algeria, and the flow of foreign investment stops on the nature of the adopted economic policies and the investment climate, and this is what we mean by the availability of determinants of the extent of the flow of foreign direct investment, which are mainly represented in economic determinants, and administrative, legal, political, as well as social and cultural determinants.despite the huge efforts made to attract foreign investments, the volume of incoming foreign investments did not match the efforts made, especially in Alegria. this is all due to the obstacles faced by the investment process, which are: economic obstacles, the administrative environment, political and security problems.

Keywords: Foreign direct investment,economic determinants, administrative determinants, investment flow, economic and political obstacles

JEL classificationcodes: F21

* المؤلف المرسِل

1.مقدمة:

لقد شهد الاستثمار الأجنبي تطوراً وانتشاراً كبيراً في الآونة الأخيرة وأصبحت عملية توفير المناخ الملائم من أجل استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر هي المسعى الاقتصادي الأول والأهم، خاصة في ظل التطور العالمي المشهور وانتشاراً العولمة فأخذت كل الدول النامية، بما فيها الجزائر إلى السعي الدؤوب وراء تهيئة المناخ اللازم لجذب الاستثمار الأجنبي، فقامت بتقديم عدة عوامل للمساهمة في ذلك فالجزائر مضطرة لتبني التوجهات الليبرالية من أجل فتح أسواقها.

وعلى هذا الأساس تم اختيار موضوعنا الموسوم بمحددات الاستثمار الأجنبي ومعوقاته في الجزائر، وذلك من خلال الإشكالية الآتية:

كيف يتم تحديد المحددات المؤثرة على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر؟ وما هي العراقيل الحائلة دون زيادة التدفق في الجزائر رغم ما توفره الدولة من تشريعات اقتصادية من أجل استقطاب هذا النمط من الاستثمارات؟

وتكمن أهمية هذه الدراسة في أن تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر وتوضيح محدداته هو حماية لمظهر من مظاهر تفتح الاقتصاديات واندماجها في الاقتصاد العالمي مع تعزيز التكامل الاقتصادي، وتكريس العلاقات الاقتصادية كما أن الأهمية تظهر كذلك عن طريق النهوض بالتمويل البديل بالحصول على تكنولوجيا عالية كما يؤدي إلى خلق فرص عمل ويزيد من مهارة العاملين.

أما عن أهداف الدراسة:

- معرفة محددات الاستثمار الأجنبي المباشر.
- دراسة بعض المكونات البارزة لتهيئة المناخ للاستثمار الأجنبي في الجزائر مع التعرف على أهم الحوافز الممنوحة لاستقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر، مع الوصول لأهم الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر.
- معرفة واقع الاستثمار الأجنبي.
- معرفة واقع الاستثمار الأجنبي المباشر خاصة في الجزائر وتحديد العراقيل التي تقف حائلا دون إنجاحه وتطويره وجذبه.

وعليه اعتمدنا **المنهج الوصفي التحليلي** لإظهار بعض الحقائق الراهنة للاستثمار ووصف هذه المحددات والعوائق وتحليلها.

وقد جاء البحث مقسما تقسيما ثنائيا إلى مبحثين كما يلي:

– المبحث الأول: محددات الاستثمار الأجنبي المباشر

– المبحث الثاني: معوقات الاستثمار الأجنبي المباشر

2. محددات الاستثمار الأجنبي المباشر

يتوقف الاستثمار الأجنبي المباشر على عدة قرارات مختلفة ناشئة عن الإدارة المتواجدة خارج قطر الاستثمار، وكذا المعنيين بإصدار هذه القرارات المرتبطة بالاستثمار في بلد الاستثمار مما يؤدي إلى إمكانية استقطاب الدولة للاستثمارات الأجنبية، وأكثر ما يساعد على جذب الاستثمار هو واقع البلد المستثمر مثل اكتشاف حقول النفط الجديدة في أوغندا، والذي ساعدها على جذب استثمارات إضافية في شرق إفريقيا، لذلك كان أولى بنا إيضاح المؤثرات الأساسية التي تؤدي إلى تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر ومحدداته، فوجوده يعتمد على: المحددات الاقتصادية، المحددات الإدارية والقانونية، وكذا المحددات السياسية والاجتماعية والثقافية، وندرسها وفق المطالب الآتية:

1.2. المحددات الاقتصادية

إن توفر الموارد الطبيعية والكفاءات والأيدي العاملة، لا يكفي لخلق بيئة اقتصادية سليمة، بل لابد من توفر محفزات أخرى متعلقة بالتنمية الاقتصادية والدخل الفردي والتضخم وغيرها من عوامل سنذكرها تباعاً.

أولاً– حجم السوق:

حجم السوق ليس معناه مساحته، بل يتحدد بعوامل أخرى كعدد السكان والدخل الوطني، متوسط دخل الفرد وطبيعة سلعة الاستثمار (عباس، 1980، الصفحات 175-176)، فالسوق الصغير لا يشجع على الاستثمار، فيساعد حجم السوق الشركات المنتجة للسلع القابلة للمتاجرة بتحقيق اقتصاديات الحجم.

ثانياً– السياسة الاقتصادية والمالية:

ويقصد بها التسهيلات الائتمانية والمصرفية اللازمة لعمليات الإنتاج والتسويق الداخلي والنشاط التجاري وتوافر العملة الأجنبية، عن طريق توافر سوق نقدي حر، فتزداد القدرة التنافسية للمشاريع بانخفاض سعر الفائدة واستقرار سعر الصرف (عوض الله، 2004، صفحة 175).

ثالثاً– توفر بيئة اقتصادية متجانسة:

وذلك يتحقق عن طريق تشريعات اقتصادية مدونة، تسمح بحرية الحركة والأداء، حتى تمارس الشركات متعددة الجنسيات نشاطها بكفاءة مع تحقيق الربح، فتوفر حرية الدخول والخروج للبضائع ورأس المال.

وفي كل الأحوال فقد سجلنا بعض المتطلبات (مرداوي، 2008، صفحة 47) الأساسية الإضافية الخاصة بالمشروعات متعددة الجنسيات وهي:

- تطور الأنماط الثقافية وانفتاحها على العالم الخارجي حتى تتقبل إدخال التكنولوجيا المتقدمة وقواعد المنافسة، وتحديد الأثمان في الأسواق مع أساليب إدارة حديثة.
- قبول الدولة لفكرة الانضمام للاقتصاد العالمي.

رابعاً– كفاءة العمل والقدرة على امتصاص البطالة (القرنشاوي، 2006، صفحة 04):

وهذا يتعلق أساساً بمستوى العمل ذاته والكفاءة الإنتاجية لتحقيق الربح، مع ضرورة تحقيق التكافؤ بين معدلات الأداء والإنجاز، إضافة إلى امتصاص البطالة والتي تتحقق بدخول شركات متعددة الجنسيات إلى سوق العمل، ولابد أن يكون الاقتصاد قادراً على امتصاص البطالة بخلق مجالات أخرى للاستثمار، وكل ذلك يكون مرتبط بقيم الإدارة الاقتصادية في المشروعات متعددة الجنسيات مثل النظام العام، المحاسبة والجزاءات والحوافز المادية للعاملين وحتى لو تعارض ذلك مع تقاليد وأعراف المجتمع فلابد له من تقبلها (القرنشاوي، المرجع نفسه، صفحة 05).

2.2. المحددات التنظيمية والإدارية

على الرغم من سلسلة التشريعات والتوصيات حول تبسيط الإجراءات الإدارية المنظمة للاستثمار في مختلف الدول بما فيها الجزائر، إلا أن هناك عوائق إدارية وتنظيمية ساهمت في تشويه بيئة الاستثمار، إذ رجوعا للمؤشر العام لبيئة أداء الأعمال سنة **2001** فقد تم رصد

مقاييس موضوعية للإجراءات الحكومية المنظمة لأنشطة الأعمال (بلقاسم، 2006، صفحة 55)، وإنقاذها في **193** دولة، وذلك بهدف توفير المزيد من السهولة في أداء الأعمال في العالم بقياس تأثير هذه الإصلاحات على المؤشرات الفرعية (بودية، 2014، صفحة 29).

وأمام كل هذا فإن دراسة هذه المحددات تتطلب منا الوقوف عند هذه المؤثرات بالتحليل.

أولاً– توفير مناخ إداري ملائم:

ذلك أن البيروقراطية الإدارية هي العدو الأول للاقتصاديات الديمقراطية والحرية وكلما توافرت قواعد الإدارة الالكترونية الحديثة والرقمية ارتفع معدل الإنتاج والربح (القرنشاوي، المرجع السابق، صفحة 05)، فالمشاريع الاستثمارية تتميز بالخبرة والتنظيم الإداري العصري، مما يحتم على الدول المضيفة مضاهاة هذه الأنظمة والتماشي معها لتحقيق وجذب الاستثمار إذ لابد من خلق التوازي بين البيئتين.

ثانياً– البنية التحتية:

وتشمل الطاقة والطرق والتعليم والصحة، فالبنية التحتية المتطورة تساعد على جذب المستثمر الأجنبي (عباس، المرجع السابق، صفحة 176).

ثالثاً– تشريعات وقوانين البلد المضيف (منصف شرفي، عبد المالك تويي، 2018، صفحة 79):

إذ لابد من إصلاح الأنظمة القانونية وتطويرها بالنص صراحة على عدم التمييز بين المستثمرين الأجانب والمحليين، ومنح الحق للمستثمر الأجنبي في تحويل أمواله للخارج.

3.2. المحددات السياسية

وتتمثل هذه المحددات أساساً في ضرورة توافر بيئة سياسية مستقرة مع عدم تقييد المستثمر سياسياً إذ يحتل توفير الأمن السياسي الأهمية البالغة لدى المستثمر الأجنبي حتى يباشر عملية الاستثمار في بلد معين من عدمه ذلك أن عدم الاستقرار السياسي في بلد ما وظهور التحزب والاختلافات يؤثر سلبا على المصالح الاقتصادية للمستثمرين الأجانب (frank، 1980، صفحة 26).

وهناك أمر آخر يؤثر سلباً على الاستثمار الأجنبي هو عدم تمكين المستثمر من الحصول على بيانات ومعلومات كافية ودقيقة لأغراض سياسية، وهذا يعطل العملية الاستثمارية (ميخا، 2005، صفحة 20).

4.2. المحددات الثقافية والاجتماعية (مسعود، 2017، صفحة 34)

وتتمثل أساساً في:

أولاً– تعداد السكان وتركيبتهم:

بزيادة عدد السكان، يتجه الجزء الأكبر من الدخل إلى الاستهلاك المباشر، مما يخفض النسبة المخصصة للاستثمار، كما أن المعدلات العمرية للسكان تؤثر سلبا إذ يكون العدد الأكبر من السكان في سن صغيرة لا يسمح لهم بالعمل، مما يؤثر سلباً على عملية الاستثمار، فتزيد قيمة الاستهلاك وتنخفض مستويات الادخار في تلك الدولة (ميخا، الرسالة السابقة، صفحة 23).

ثانياً– معدلات الاستهلاك:

إذ يؤثر ارتفاع معدلات نمو الاستهلاك سلبيا بما يفوق المتوقع اقتصاديا على حجم المدخرات، فينخفض معدلات النمو الاقتصادي عند عدم القدرة على تمويل الاستثمارات مما يؤدي إلى ضرورة إتباع سياسة جبائية تقضي على ظاهرة الاستهلاك بالتقليل من الكماليات والتوجه فقط نحو توفير الضروريات.

3. معوقات الاستثمار الأجنبي المباشر

لقد اهتم الباحثين كثيراً بموضوع معوقات الاستثمار الأجنبي المباشر، وتم تطوير عديد النظريات من أجل كشف العوامل المعوقة للاستثمار، ونجد أن حصة الجزائر من التدفقات ما زالت ضعيفة مقارنة بحصص الدول الأخرى –النامية– رغم ما تبذله الجزائر من مساعٍ حقيقية للانفتاح أكثر على الاستثمار الأجنبي المباشر، وندرس هذا الموضوع من خلال ما يلي:

1.3. الصعوبات والعراقيل في الدول المضيفة

إن عملية جذب الاستثمار الأجنبي وانتقاله بين الدول تخضع لقانون السوق العالمية أي العرض والطلب، فيمثل المستثمر الأجنبي جانب الطلب فهو يبحث عن مكان لعرض مشاريعه

(زيادة، 2000، صفحة 79)، وتمثل الدولة المضيفة جانب العرض بتوفيرها مناخ استثماري مناسب.

وتتمثل معوقات الاستثمار بالدول المضيفة فيما يلي:

- قلة الدعم والتعزيز للاستثمارات بتحسين المناخ الاستثماري، وتوفير الخدمات التمويلية اللازمة.
- التكاليف المرتفعة فيما يتعلق بالفساد وسوء الإدارة.
- عدم توفير سبل الراحة والظروف الاجتماعية المواتية.
- عدم التخطيط لما بعد الاستثمار (بوحلايس، 2009، صفحة 130).
- عدم توفير سياسات تجارية واضحة ودقيقة لكل تفاصيل الاستثمار الأجنبي وهذا فيما يخص التعريفة الجمركية والحماية الوطنية.

2.3. الصعوبات والعراقيل أمام الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

يُعد هدف إدخال عملية الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر غير محقق بصورة مرضية إلى الاقتصاد الوطني (كاجيجي، 2006، صفحة 05).

إذ أن تصريحات رجال الأعمال الوافدين للجزائر ايجابية، لكن الواقع الاقتصادي والسياسي والاجتماعي يُخبر بعكس ذلك وقد تم استقصاء رأي كبار المستثمرين الأجانب فيما يخص العوامل الايجابية من أجل اتخاذ قرار الاستثمار المباشر في الجزائر، واتضح أن العوامل السلبية طغت على العوامل الايجابية، وقد تمثلت هذه العوامل فيما يلي (بوحلايس، المذكرة السابقة، صفحة 133):

- الرشوة والحكم غير الراشد.
- البنية التحتية غير المتطورة.
- ضعف إنتاجية اليد العاملة.
- رداءة الخدمات المصرفية.
- بطئ الإجراءات الجمركية عبر الحدود وافتقارها للتقنيات الرقمية العصرية.
- سوء الاستقرار السياسي والتظاهرات.
- كثرة الجرائم دون رادعٍ لها.

وعليه يمكن إجمال هذه المعوقات فيما يلي:

أولاً– المعوقات الاقتصادية:

وتضم عدة عناصر أهمها:

- ✓ **مشكل العقار**: لقد كان العقار المشكل الأكثر طرحاً في مجال الاستثمارات، والذي يمثل عقبة أمام المستثمرين رغم ما تم إصداره من نصوص قانونية سهلت الحصول عليه وهيأت المناطق الصناعية، فخصصت أماكن للمستثمرين، لكن يبقى النزاع قائماً بين المستثمر ومن يدعي أنه مالك أصلي للعقار.

وأصبح أهم عائق عقاري هو عدم الاستغلال الكامل للعقارات الموجودة فحوالي **30%** من المساحات الكلية المتوفرة غير مستغلة (بن حسني، 2007، صفحة 294).

وقد كان أهم ما أدى إلى تفاقم هذا المشكل هو:

– الفوضى المتواجدة على مستوى مكاتب التسجيل والشهر في مصالح الحفظ والمسح العقاري، مما أدى إلى غياب سجل كامل للأراضي، فأصبح تعامل المستثمر في الأرض مرهون بعدم توافر الضمان الكافي الذي يحميه من تعرض الغير، الذي يدعي ملكية هذه الأرض، وهذا الأمر يؤدي في النهاية إلى تجميد الاستثمارات في هذه الجهة.

– غياب المصداقية في قرارات المنح، مع صعوبة الحصول على العقار (الزين، 2006، صفحة 129).

– معاناة سوق العقار في الجزائر في إتباع استراتيجيات غير محسنة، مما يجعل المستثمر أمام عدة عراقيل، وهذا رغم المبالغ المعتبرة المرصودة من الحكومة الجزائرية في إطار دعم النمو إذ قدرت بـ **60** مليار دولار سنة **2010**.

- ✓ **حجم السوق المحلي**: تعد السوق المحلية ذات حجم صغير مقارنة بالأسواق الأخرى، ونطاق استيعابها ضيق وذلك ما يؤثر سلباً على عملية جذب المستثمرين الأجانب مقارنة مع الأسواق الأوروبية والآسيوية، ومرّ ذلك إلى ضعف القدرة الشرائية المتوسطة للمواطن، فلا يتم طلب هذه المنتجات الاستثمارية.

- ✓ **عجز البنوك والمصارف:** وهذا يخضع لسيطرة الدولة على البنوك والمؤسسات المالية، وعدم تحررها من نفوذ الدولة، إضافة إلى عوامل أخرى أهمها (المجلس الأعلى الاقتصادي والاجتماعي، السداسي الأول2004، الصفحات 37-39):

  - محدودية التشريعات المصرفية تقنيا وقانونياً.
  - عدم قدرة موظفي البنوك أو تمكنهم من تسيير القروض.
  - عدم مواكبة أساليب الإدارة الحديثة والإلكترونية والرقمية.
  - رداءة السوق المالي.

- ✓ **اقتصاد الجزائر أقل انفتاحاً على الخارج:** تعزز دافع الانفتاح على الاقتصاد العالمي لكثير من الدول عن طريق توقيع عدة اتفاقيات لزيادة حجم التجارة، ويعد عدم انفتاح الدول النامية على العالم الخارجي، حرماناً من رؤوس الأموال الأجنبية، وتعطل الاقتصاد الوطني، بما في ذلك الاستثمارات الأجنبية المباشرة (محي الدين، 2002، صفحة 72).

وقد أخذت الجزائر في الانفتاح نحو اقتصاد السوق مما أدى إلى تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر، وقد جاء قانون التجارة رقم **10- 90** المتعلق بقانون النقد والقرض الذي شكل أساساً لتنظيم الاقتصاد الوطني ومدى اقترانه الوظيفي بالاقتصاد العالمي عن طريق تحرير حركات رؤوس الأموال والبضائع.

وقد كان من أهم مبادئ هذا القانون:

- السعي لتحقيق الفعالية الاقتصادية والمردودية المالية لعملية التجارة الخارجية.

- ترشيد تسيير الموارد المالية الخارجية المحدودة والتمويل المنظم للآلية الإنتاجية (عمار عماري سعيدة بوسعدة، 14-15 نوفمبر 2005، صفحة 224).

وإضافة لذلك فإن قانون المالية لسنة **1996** قد شجع الصادرات وأدخل تسهيلات جمركية ورغم ذلك مازالت الجزائر لم تصل إلى تحقيق كل متطلبات الاستثمار الأجنبي المباشر.

ومن أجل ذلك لابد من إعادة النظر في السياسة الجمركية بالإضافة إلى ضرورة تفعيل الانضمام لمنظمة التجارة العالمية حيث تتم عملية جذبه الاستثمارات الأجنبية.

ومن بين أهم القوانين المتعلقة بالاستثمار اتفاق التريمز(TRIMS) كاتفاق دولي يقوم بوضع أسس خاص بالاستثمارات الأجنبية المباشرة في الدول المضيفة في إطار النظام التجاري متعدد الأطراف (عوض الله ص.، د.ت، الصفحات 1790-1791).

- ✓ **مشكل القطاع الجزائري الخاص:** إذ لابد أن يكون القطاع الخاص قادراً على القيام بعمليات الاستثمار والمشاركة، لكنه لم يصل لذلك، رغم أن نشاطه يمثل **44%** من النشاط الوطني، إضافة لنقص التكوين والتجربة في القطاع (بولعيد، 2006، صفحة 80).

وحتى يتم تحسين مناخ الاستثمار الخاص اتخذت السلطات الجزائرية إجراءات من بينها:

- إنشاء الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب عن طريق المرسوم التنفيذي رقم **296/96**.
- الاستثمارات والقروض المتاحة للبطالين.
- تشجيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

ثانياً– البيئة الإدارية

والمقصود بها الإدارة والهيئات والتنظيمات المكلفة بتطبيق السياسات والقرارات الصادرة عن النظام السياسي، والأهداف من طرف الإدارة فمنذ نهاية الثمانينات والإطار التشريعي في الجزائر فيتحول دائم أين يذهب أحياناً إلى التحول والركود العميق، وهذا أثر على مصداقية الدولة على المستوى الوطني والدولي فوصف الجزائريون بأنهم لا يعرفون إلى أين هم ذاهبون، وهذا هو السبب الذي جعل المستثمرين الأجانب والوطنيين يترددون في عملية الاستثمار داخل الجزائر (Bakhiti، 1993، صفحة 56).

فكل هذه العوامل ساهمت في توافر رؤية غير واضحة عن بيئة الأعمال في الجزائر (قبيود، 2010، صفحة 168).

إضافة لذلك سجلنا:

– ثقل النظام الضريبي وشبه الضريبي بتعقد الإجراءات الجبائية وعدم الوضوح في التطبيق مما ترك المجال للتلاعبات والتفسيرات الشخصية المؤثرة على بيئة الاستثمار وقد عبر المستثمرون في دراسة أعدها البنك الدولي سنة 2003 حول مناخ الاستثمار في الجزائر أن المشكل الضريبي يحتل المرتبة الرابعة من ضمن 18 عاملا معيقا للاستثمار (Bank، 2003).

– بطئ وبيروقراطية الجهاز القضائي وعدم تخصص القضاة في مجال منازعات الاستثمار.

وعليه لابد من التفكير في الإصلاح الإداري لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر واستقطابه.

ثالثاً– المشاكل السياسية والأمنية:

فالجانب الأمني له دور كبير في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، إذ تؤثر الأخطار الأمنية في برامج مناخ الاستثمار، مما يؤدي إلى انسحاب المستثمرين من هذا البلد، فالاضطراب الأمني الذي ساد سنوات 1993، 1994، 1995 أدى إلى انعدام الاستثمار بتشويه صورة الجزائر اقتصادياً، الأمر الذي بلغ حد تحطيم عدة مؤسسات اقتصادية وانتشار البطالة، فصنفت الجزائر من بين الدول ذات الخطر الجد مرتفع، وعموماً فإن المشكل الأمني أصبح دوليا تجاه هذه الاستثمارات.

وقد أكد المدير المسير للمجموعة الفرنسية " جييوس" المتخصصة في مجال الاستشارات وتحليل المخاطر وتسيير المشاريع اعتبر أن العامل الأمني لم يعد عائقاً أمام الاستثمارات الأجنبية في الجزائر (هال، 2002، صفحة 05).

خاتمة:

أمام كل ما تم أخذه بالشرح والتحليل في موضوع محددات الاستثمار الأجنبي المباشر ومعوقاته توصلنا لجملة نتائج كما يلي:

– الاستثمار الأجنبي المباشر هو شر لابد منه بالنسبة للبلدان النامية عامة والتي لا يمكنها الاحتفاظ باقتصاد مغلق في ظل التطورات العالمية المعاصرة كما يعد شكلا من أشكال العولمة يدعو مباشرة إلى اعتماد الرأسمالية.

– رغم الجهود المبذولة في الجزائر – دعماً للاستثمار الأجنبي المباشر– إلا أن استغلال طاقاتها يبقى بعيداً عما هو مطلوب مقارنة بالدول الأخرى.

– تعد القوى العاملة المثقفة أهم محدد للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، إذ تبنى رأس المال البشري المستوعب للتكنولوجيا.

– الثقافة الاجتماعية محدد هام للاستثمار الأجنبي في الجزائر، إذ يسهل للمستثمرين الأجانب التواؤم والانضمام لبيئة العمل وذلك عن طريق التقارب اللغوي، مما يجعل الاقتصاد الجزائري مرناً وانسيابياً في ظل تغيرات السوق العالمية.

– عدم كفاية الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة في الجزائر مقارنة بدول أخرى، مما جعل الاستثمارات المحققة ضعيفة نوعاً ما، كما أن الجزائر أثبتت عجزها في انتهاج السياسات الملائمة لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر.

تعد جملة العراقيل المشار لها سابقاً عوامل طرد المستثمرين الأجانب في الجزائر.

وعليه تم التوصل لجملة **المقترحات** الآتية:

– على الجزائر محاولة تنمية قطاعات جاذبة بعيداً عن القطاعات التقليدية، إذ يلعب قطاع الخدمات الدور البارز مستقبلاً.

– على الدولة توفير درجة كبيرة من الحرية الاقتصادية ذلك أن ترتيب الجزائر ضمن هذا المؤشر لا يزال متأخراً ويكون ذلك عن طريق دعم التشريعات والقوانين الخاصة بالاستثمار بإصلاح الإدارة والتنظيم المرتبط ببيئة العمل وأداء الشركات.

– ضرورة إعادة النظر في النظم القانونية والضريبية وإعفاء هذه الأنشطة الاقتصادية من الضرائب والرسوم.

– المساواة بين الاستثمارات الأجنبية والمحلية.

– مراعاة البنى الأساسية وجعلها التزاماً على عاتق الدولة المضيفة، تقدم بأسعار معقولة.

– ضرورة انتهاج سياسة التنويع فيما يتعلق بمصدر الاستثمار الأجنبي المباشر والشركات متعددة الجنسية، بين دول نامية ودول متقدمة إذ قد تكون التدفقات الاستثمارية التي مصدرها الدول النامية أكثر فائدة وتنموية من تلك مصدرها دول متقدمة، وخير نموذج على ذلك هو ما شهدته الصين من نمو مرتفع في معدلات الناتج المحلي الإجمالي.

بلغت سنة 2015حتى8.22% ذلك أن استثمارات البلدان النامية في الصين بلغت نسبة ثلثين من إجمالي تدفق الاستثمارات الأجنبية.

– ضرورة تقديم حوافز ثانوية لجلب الاستثمارات الأجنبية كالقروض، إذ أصبحت كل البلدان النامية تسعى لتوفيرها وتتسابق من أجل ذلك.

– ضرورة التقيد بمستوى معين من تراكم الاستثمار الأجنبي المباشر ومقدار التدفق السنوي.

– ضرورة تنصيب هيئة عليا في الجزائر تعنى بشؤون الاستثمارات مثل المجلس الأعلى للاستثمار الموجود في مصر والذي يدرس مدى توافر القدرة المالية، ويحدد القطاعات الاستثمارية ذات الأولوية.

قائمة المراجع.

1. Beleid Bakhiti .(1993) .code des in vestissents vers la relance économique mut ation المجلد) N= 03.(
2. Isaiah frank .(1980) .foreign Enter prise in developmingconntries .LTD Press المحرر، London: the johns hopkin university.
3. World Bank) .June .(2003 ,Pilot Algériain vestment climate assesment تم الاسترداد من http://sitersource.
4. اسمهان قبيود. (2010). بيئة الاستثمار الأجنبي في الجزائر – معوقات وتحديات– (المجلد العدد الثالث). (جامعة الجزائر، المحرر) الجزائر: مجلة علوم الاقتصاد والتسيير والتجارة.
5. المجلس الأعلى الاقتصادي والاجتماعي. (السداسي الأول2004).
6. أمين محمد محي الدين. (2002). البيئة الملائمة لتدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجمهورية اليمنية (المجلد السنة الحادية عشر). (مجلة بحوث الاقتصادية، المحرر) مصر، الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية .
7. بعلوج بولعيد. (2006). معوقات الاستثمار في الجزائر (المجلد 04). (مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، مخبر العولمة والاقتصاديات، المحرر) الشلف، الجزائر: جامعة حسيبة بن بوعلي.
8. حاتم القرنشاوي. (2006). تجارب عربية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر. مصر: مؤتمر الاستثمار.
9. حبيبة مرداوي. (2008). الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية. مصر.
10. درة زينب حسن عوض الله. (2004). الاقتصاد الدولي. الإسكندرية: دار الجامعة الجديدة.
11. سليمان دحو، محمد بن مسعود. (2017). محددات الاستثمار الأجنبي في الجزائر (المجلد 12). الجزائر، جامعة حمة لخضر الوادي: مجلة رؤى الاقتصادية.

12. سنوسي بن عومر، مراد بودية. (2014). واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في ظل الإصلاحات في الجزائر (المجلد 05). الجزائر: المجلة الجزائرية للاقتصاد والإدارة.

13. صفوت عبد السلام عوض الله. (د.ت). منظمة التجارة العالمية – دراسة للأثار المحتملة لاتفاق التريمز Trims على تطور حركة الاستثمار الأجنبي المبار.

14. علي عباس. (1980). إدارة الأعمال الدولية. بغداد: الجامعة المستنصرية.

15. علي همال. (2002). آفاق الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر في ظل اتفاق الشراكة. مخبر الدراسات الاقتصادية المغاربية.

16. عمار عماري سعيدة بوسعدة. (14-15 نوفمبر 2005). معوقات الاستثمار الأجنبي المباشر. (جامعة بن يوسف بن خدة، المحرر) الجزائر، الملتقى العلمي الدولي الثاني حول إشكالية النمو الاقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية .

17. كمال عبد الحامد آل زيادة. (2000). الاستثمار الأجنبي المباشر – المنافع والمساوئ- (المجلد العدد السابع). مجلة جامعة أهل البيت .

18. لهيب توما ميخا. (2005). مستقبل الاستثمار الأجنبي في العراق. العراق، رسالة ماجستير: الجامعة المستنصرية.

19. محمد خليفة الثعيلب خالد علي أحمد كاجيجي. (2006). الاستثمار الأجنبي في ليبيا بين عوامل الجذب والطرد. مصر: المنظمة العربية للتنمية الإدارية.

20. محمد خليل بوحلايس. (2009). معوقات الاستثمار الأجنبي في الجزائر. أم البواقي، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية: جامعة العربي بن مهيدي.

21. مصباح بلقاسم. (2006). أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر ودوره في التنمية المستدامة. جامعة الإ'سكندرية.

22. منصف شرفي، عبد المالك تويي. (2018). محددات المناخ الاستثماري وتأثيرها على استقطاب الاستثمار الأجنبي في الجزائر (المجلد 12). الجزائر: مجلة الاقتصاد الصناعي.

23. منصوري الزين. (2006). آلية تشجيع وترقية الاستثمار كأداة لتمويل التنمية الاقتصادية. الجزائر، رسالة دكتوراه في الاقتصاد: جامعة الجزائر.

24. ناجي بن حسني. (2007). دراسة تحليلية لمناخ الاستثمار في الجزائر. قسنطينة، رسالة دكتوراه في العلوم الاقتصادية: جامعة منتوري.